CGRFA-13/11/5

A

May 2011

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

البند 3-2 من جدول الأعمال المؤقت

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

الدورة العادية الثالثة عشرة

روما، 18 – 22 يوليو/تموز 2011

الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم المنافع

بيان المحتويات

		الفقرات
أولاً –	مقدمة	7-1
ثانياً –	بروتوكول ناغويا والحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم المنافع	17-8
ثالثاً –	الطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي	19-18
رابعاً –	ترجمة السمات المميزة للتنوع البيولوجي الزراعي إلى حلول مميزة	22-20
خامساً –	الخطوات المقبلة الممكنة	24-23
سادسا–	التوجيهات المطلوبة	
المرفق:	الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إنشاء جهاز فرعي مخصص مفتوح العضوية معني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة	25

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

أولا– مقدمة

1– تتمتع منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والهيئة التابعة لها بتاريخ طويل في معالجة القضايا المتصلة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما في ذلك الحصول عليها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها. وفي عام 1983، اعتمد مؤتمر المنظمة التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة الذي وضع إطار السياسات والتخطيط للهيئة فيما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية. وخلال السنوات التالية، تفاوضت الهيئة بشأن مزيد من القرارات التي تفسر التعهد الدولي، وباشرت في عام 1994 مراجعة التعهد الدولي. ونتيجة لهذه العملية، اعتمد مؤتمر المنظمة في عام 2001 المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية)، وهي الصك الدولي التنفيذي الأول والملزم قانونا للحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة للموارد الوراثية.

2– وأوصت الهيئة، في دورتها العادية العاشرة، المنظمة بالمساهمة في إجراء المزيد من الأعمال المتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع من أجل ضمان سلوكها مسلكا يدعم الاحتياجات الخاصة للقطاع الزراعي، بالنظر إلى جميع مكونات التنوع البيولوجي التي تهم الأغذية والزراعة[1]. ووافقت الهيئة، في دورتها العادية الحادية عشرة، على أهمية بحث الحصول على الموارد وتقاسم المنافع فيما يتعلق بجميع مكونات التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، وقررت أن يكون العمل في هذا المجال من المهام المبكرة في إطار برنامج عملها المتعدد السنوات[2].

3– وتبعا لذلك، قررت الهيئة، في دورتها العادية الثانية عشرة، النظر في وضع ترتيبات وسياسات للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم المنافع. وطلبت أن تحال أوراق الدراسات الأساسية[3] التي أعدت بتكليف من الأمانة بشأن جوانب الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم المنافع، إلى جماعة العمل المخصصة المفتوحة العضوية المعنية بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع (جماعة العمل). وشددت الهيئة على الدور الأساسي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي، وطلبت إلى أمانتها أن ترفع إلى الدورة الحالية تقريرا عن نتائج المفاوضات المتعلقة بالنظام الدولي بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع. وقامت الهيئة بإعداد واعتماد القرار 2009/1، الذي شكل أساسا لقرار مؤتمر المنظمة 2009/18 بشأن *السياسات والترتيبات الخاصة للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام المنافع*[4]. وقبلت الهيئة أيضا دعوة الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية من أجل التعاون، في سياق برنامج عملها المتعدد السنوات، مع الجهاز الرئاسي بحيث يمكن معالجة القضايا المتعلقة بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم المنافع بطريقة متكاملة ومتناغمة، من أجل ضمان اتساق السياسات، وتعزيز التآزر وتفادي الازدواجية في الجهود[5].

[1] الفقرة 76 من الوثيقة CGRFA-10/04/REP

[2] الفقرة 71 من الوثيقة CGRFA-11/07/Report

[3] أوراق دراسات أساسية رقم 42 و43 و44 و45 و46 و47.

[4] الفقرتان 11–12 من الوثيقة CGRFA-12/09/Report.

[5] الفقرة 89 من الوثيقة CGRFA-12/09/Report.

4- كما أعربت الهيئة، في دورتها الأخيرة، عن الحاجة للعمل فيما بين الدورات بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع. وشجعت: أعضاء الهيئة على العمل بشكل وثيق مع مفاوضي النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع في بلدانهم؛ ورئيسها، وبقدر المستطاع عملياً، أعضاء مكتبها، على المشاركة في اجتماعات جماعة العمل ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛ ورئيسها وأعضاء المكتب على الاجتماع مع الرئيسين المشاركين لجماعة العمل ومكتب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وأمانة الهيئة (والمعاهدة الدولية) على الاجتماع مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومشاركة جماعات العمل الفنية الحكومية الدولية في العمل خلال فترة ما بين الدورات، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تجنب ازدواجية العمل فيما يتعلق بجماعة العمل.

5- وتم إتاحة قرار مؤتمر المنظمة 2009/18 بشأن *السياسات والترتيبات الخاصة للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام المنافع*، وأوراق الدراسات الأساسية التي أعدت لدورة الهيئة العادية الثانية عشرة بشأن الجوانب ذات الصلة بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام المنافع، لجماعة العمل أثناء الجزء الأول من اجتماعها التاسع الذي عقد في كالي، كولومبيا خلال الفترة من 22 إلى 28 مارس/آذار 2010[6]. وقد عقد أول اجتماع غير رسمي لرئيس الهيئة والأعضاء الآخرين في مكتب الهيئة مع الرئيسين المشاركين لجماعة العمل على هامش الاجتماع الذي عقد في كالي. واجتمعت أمانة الهيئة واتفاقية التنوع البيولوجي في مناسبات مختلفة.

6- ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للهيئة، استمرت بمستوى عال من الكثافة المفاوضات بخصوص النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع. وبعد ست سنوات من التفاوض، اعتمد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي *بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها المحلق باتفاقية التنوع البيولوجي* (بروتوكول ناغويا) في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010. وسيدخل بروتوكول ناغويا حيز النفاذ بعد 90 يوما من إيداع صك التصديق الخمسين. وفي 11 مايو/أيار 2011، كان 21 بلدا قد وقع على البروتوكول؛ ولم يصبح أي بلد بعد طرفا. وقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أيضا إنشاء لجنة حكومية دولية مخصصة مفتوحة العضوية لإجراء التحضيرات اللازمة للاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي العامل بوصفه اجتماع الأطراف في البروتوكول. وبناء على مبادرة من اليابان، أنشئ حساب أمانة مخصص في مرفق

[6] انظر الوثائق التالية: القرار 2009/18 المعنون *"السياسات والترتيبات الخاصة للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام المنافع" الذي اعتمده مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته السادسة والثلاثين في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009* (UNEP/CBD/WG-ABS/9/INF/8)؛
Framework Study on Food Security and Access and Benefit-Sharing for Genetic Resources for Food and Agriculture - Submission by the Food and Agriculture Organization of the United Nations (UNEP/CBD/WG-ABS/9/INF/9); *The Use and Exchange of Animal Genetic Resources for Food and Agriculture - Submission by the Food and Agriculture Organization of the United Nations* (UNEP/CBD/WG-ABS/9/INF/10); *The Use and Exchange of Forest Genetic Resources for Food and Agriculture - Submission by the Food and Agriculture Organization of the United Nations* (UNEP/CBD/WG-ABS/9/INF/11); *The Use and Exchange of Aquatic Genetic Resources for food and Agriculture - Submission by the Food and Agriculture Organization of the United Nations* (UNEP/CBD/WG-ABS/9/INF/12); *The Use and Exchange of Microbial Genetic Resources for Food and Agriculture - Submission by the Food and Agriculture Organization of the United Nations* (UNEP/CBD/WG-ABS/9/INF/13); *The Use and Exchange of Biological Control Agents for Food and Agriculture - Submission by the Food and Agriculture Organization of the United Nations* (UNEP/CBD/WG-ABS/9/INF/14).

البيئة العالمي في 17 مارس/آذار 2011. ويهدف حساب الأمانة الخاص بحساب تنفيذ بروتوكول ناغويا إلى تسهيل دخول بروتوكول ناغويا حيز النفاذ وتنفيذه في وقت مبكر.

7- وتتناول هذه الوثيقة بإيجاز، مع التركيز على الجوانب ذات الصلة بالأغذية والزراعة، بروتوكول ناغويا، كما اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وتقدم خيارات للعمل في هذا المجال في المستقبل، لكي تنظر فيها الهيئة.

ثانيا– بروتوكول ناغويا والحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم المنافع

بروتوكول ناغويا

8- تتمثل أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي في صون التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية، بما في ذلك عن طريق الحصول بصورة ملائمة على الموارد الوراثية ونقل التكنولوجيات ذات الصلة بصورة ملائمة، مع الأخذ في الحسبان جميع الحقوق على هذه الموارد والتكنولوجيات، وعن طريق التمويل الملائم. كما يكمن الهدف من بروتوكول ناغويا في مواصلة النهوض بالهدف الثالث من هذه الأهداف الثلاثة. وإن بروتوكول ناغويا، الذي يغطي الموارد الوراثية، بما يشمل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، التي تدخل ضمن نطاق المادة 15 من اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنافع الناشئة عن استخدامها بالإضافة إلى المعارف التقليدية المرتبطة بها[7]، يحدد التزامات أساسية للأطراف فيه لاتخاذ ما يلزم من تدابير فيما يتعلق بما يلي: (1) الحصول على الموارد الوراثية، (2) وتقاسم المنافع، (3) والامتثال:

(1) يحدد البروتوكول التزامات "إجرائية" بالنسبة للأطراف التي تشترط الموافقة المسبقة عن علم. وهي تنص، على سبيل المثال، على اليقين القانوني والوضوح والشفافية في التشريعات أو المتطلبات التنظيمية ذات الصلة وتضع قواعد وإجراءات واضحة لطلب ووضع شروط متفق عليها بشكل متبادل.

(2) وينص البروتوكول على أن يتم تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية، فضلا عن الاستخدامات اللاحقة والتسويق التجاري، بطريقة عادلة ومنصفة. و"استخدام الموارد الجينية" يعني إجراء البحث والتطوير بشأن التكوين الوراثي و/أو الكيميائي البيولوجي للموارد الوراثية، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجية الاحيائية حسبما ورد تعريفها في المادة 2 من الاتفاقية. ويجوز أن تشتمل المنافع على منافع نقدية أو غير نقدية مثل الإتاوات وتبادل نتائج البحث.

[7] المادة 7 من من بروتوكول ناغويا.

(3) وينص البروتوكول أيضا على أن تتخذ الأطراف تدابير للامتثال، على سبيل المثال تدابير تنص على أن يتم الحصول على الموارد الوراثية المستخدمة داخل ولايتها القضائية وفقا للموافقة المسبقة عن علم ومع وضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة، حسبما ينص عليه التشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع للطرف الآخر. وتتخذ الأطراف المتعاقدة أيضا تدابير، حسب الاقتضاء، لرصد وتعزيز الشفافية بشأن استخدام الموارد الوراثية.

9- وبالإضافة إلى هذه الالتزامات الأساسية، ينص بروتوكول ناغويا على أدوات وآليات للمساعدة على تنفيذه، بما في ذلك: التوعية والتعاون في مجال بناء القدرات وتنمية القدرات وتعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية؛ وغرفة لتبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع وتقاسم المعلومات؛ ونقل التكنولوجيا، والدعم المالي من خلال الآلية المالية لهذا البروتوكول، مرفق البيئة العالمية.

بروتوكول ناغويا والموارد الوراثية للأغذية والزراعة

10- كشفت عملية التفاوض بشأن بروتوكول ناغويا عن وجهات نظر مختلفة بخصوص الوضع الذي ينبغي أن يولى لقضية الأمن الغذائي، وعلى نطاق أوسع، قطاع الأغذية والزراعة. ويبرز البروتوكول إلى حد ما، بصيغته المعتمدة، هذا التعدد في وجهات النظر بحيث أنه يعتمد نهجا مختلفا ومتوازنا يبرز إلى حد ملحوظ، في واقع الأمر، القضايا والشواغل التي أثارتها المنظمة والهيئة التابعة لها.

11- ولدى اعتماد القرار 2009/18، شدد مؤتمر المنظمة على الدور الأساسي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة وأقر بالترابط القائم بين البلدان فيما يتعلق بهذه الموارد، واعتماد الموارد من أجل بقائها على التعاون النشط بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في صونها وتربيتها واستخدامها المستدام، فضلا عن تقاسم المنافع. ولذلك دعا مؤتمر المنظمة مفاوضي بروتوكول ناغويا إلى القيام بما يلي:

- "مراعاة" الطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي، ولا سيما الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وسماتها الفريدة، والمشكلات التي تحتاج إلى حلول مميزة؛
- النظر، "عند وضع السياسات" [...]، في إمكانية اعتماد نُهج قطاعية يمكن من خلالها التعامل بصورة مختلفة مع كلّ من القطاعات الرئيسية أو الفرعية للموارد الوراثية، ومع كلّ من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، ومع كلّ من الأنشطة المختلفة أو الأغراض التي تُنفذ هذه الأنشطة من أجلها؛ [. ..]
- "استطلاع وتقييم الخيارات المتعلقة بالنظام الدولي للحصول على الموارد وتقاسم المنافع بما يتيح مرونة كافية لإقرار واستيعاب الاتفاقات القائمة والمقبلة بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالاتساق مع الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي" [. ..]

– "العمل بشكل وثيق مع هيئة الموارد الوراثية والجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع في مجال الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في السنوات المقبلة[8]".

12– ويبين تحليل لبروتوكول ناغويا بطريقة أو بأخرى أن البروتوكول يتناول كلا من هذه القضايا ويوضح أن النداء الذي وجهته المنظمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وفريق العمل التابع له لم يذهب أدراج الرياح.

13– ويسلم البروتوكول، في ديباجته، بشكل صريح بأهمية الموارد الوراثية بالنسبة للأمن الغذائي[9]، والطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي، وسماته المميزة والمشاكل التي تحتاج إلى حلول مميزة[10]، فضلا عن الاعتماد المتبادل بين جميع البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة بالإضافة إلى طابعها الخاص وأهميتها لتحقيق الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم وللتنمية المستدامة للزراعة في سياق التخفيف من وطأة الفقر وتغير المناخ. وفي هذا الصدد، يعترف البروتوكول أيضا بالدور الأساسي للمعاهدة الدولية والهيئة[11].

14– ويقتضي البروتوكول، في أحكامه التنفيذية، من الأطراف أن تنظر، لدى وضع وتنفيذ تشريعاتها أو متطلباتها التنظيمية المتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع، في أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ودورها الخاص بالنسبة للأمن الغذائي[12]. وتولي الأطراف الاعتبار الواجب لحالات الطوارئ الحالية أو الوشيكة التي تهدد أو تضر صحة البشر أو الحيوانات أو النباتات، حسبما يتقرر على المستوى الوطني أو الدولي[13]. وبالإضافة إلى ذلك، تهيئة الظروف لتعزيز وتشجيع البحوث التي تسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تدابير مبسطة بشأن الحصول لأغراض البحوث غير التجارية، مع مراعاة الحاجة إلى معالجة تغير النية لهذه البحوث[14].

15– ويترك البروتوكول مجالا واسعا للاتفاقات الدولية الأخرى في مجال الحصول على الموارد وتقاسم المنافع. ولا يمنع البروتوكول الأطراف فيه من وضع اتفاقات دولية أخرى ذات الصلة وتنفيذها، بما في ذلك اتفاقات أخرى متخصصة تتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع، شريطة أن تدعم أهداف الاتفاقية والبروتوكول ولا تتعارض معها[15]. وحيثما ينطبق صك دولي متخصص يتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع ويتماشى مع أهداف الاتفاقية والبروتوكول ولا يتعارض معها، فإن البروتوكول لا يسري على الطرف المتعاقد أو الأطراف المتعاقدة في الصك المتخصص

[8] الفقرة 174 من الوثيقة C 2009/REP (القرار 2009/18)

[9] الفقرة 14 من ديباجة بروتوكول ناغويا.

[10] الفقرة 15 من ديباجة بروتوكول ناغويا.

[11] الفقرة 16 من ديباجة بروتوكول ناغويا.

[12] المادة 8 (ج) من بروتوكول ناغويا.

[13] المادة 8 (ب) من بروتوكول ناغويا.

[14] المادة 8 (أ) من بروتوكول ناغويا.

[15] المادة 4–2 من بروتوكول ناغويا.

فيما يتعلق بالمورد الوراثي المحدد المشمول بالصك المتخصص ولأغراضه[16]. ويتمثل أحد الصكوك التي يعترف بها البروتوكول بشكل صريح في المعاهدة الدولية التي وضعت في انسجام مع الاتفاقية[17]. وبالإضافة إلى هذا الانفتاح على الصكوك الدولية الأخرى، ينص البروتوكول أيضا على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب "للعمل المفيد والجاري ذي الصلة الممارسات بموجب الصكوك الدولية والمنظمات الدولية المعنية، شريطة دعمها لأهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول وعدم تعارضها معها"[18]. وهكذا، يبدو أن البروتوكول يوفر المرونة التي ربما كانت تفكر فيها الهيئة عندما دعت مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وفريق العمل التابع لها إلى استكشاف وتقييم الخيارات التي تتيح المرونة الكافية للاعتراف بالاتفاقات الحالية والمستقبلية التي تتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع، واستيعاب هذه الاتفاقات.

16- ويلزم البروتوكول أيضا الأطراف بأن تشجع، حسب الاقتضاء، على إعداد وتحديث واستخدام بنود تعاقدية نموذجية قطاعية ومتعددة القطاعات للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة ومدونات السلوك الطوعية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير فيما يتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع. ويجري مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول تقييما دوريا لاستخدام مدونات السلوك الطوعية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير وينظر في اعتماد مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير المحددة[19]. ولذلك فإن النُهج القطاعية، بما في ذلك تلك التي تتماشى مع الممارسات التجارية الحالية التي تسمح بمعالجة مختلف القطاعات أو القطاعات الفرعية للموارد الوراثية يمكن أن تشكل جزءا من النظام الدولي، الذي يتألف، وفقا للقرار 1/10 المعتمد في مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، من اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا، فضلا عن الصكوك التكميلية، بما فيها المعاهدة الدولية.

17- ولا يزال يتعين رؤية الآثار المباشرة وغير المباشرة التي ستكون لبروتوكول ناغويا على تنفيذ القوانين الحالية المتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع ووضع قوانين بهذا الشأن في المستقبل، وبالتالي على استخدام الموارد الوراثية وتبادلها، والموارد الوراثية للأغذية والزراعة على وجه الخصوص. وعندما يدخل البروتوكول حيز النفاذ، سيتعين على أطراف البروتوكول التي تشترط الموافقة المسبقة عن علم اتخاذ ما يلزم من تدابير، حسب الاقتضاء، من أجل النص على اليقين القانوني والوضوح والشفافية في تشريعاتها بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع، فضلا عن التدابير الأخرى المذكورة في المادة (6) من البروتوكول. وقد تزيد هذه التدابير من القدرة على التنبؤ بالحصول على الموارد وتسهل هذه العملية وتساهم في سهولة استخدام النظم المحلية الخاصة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع. ولكن يمكن أيضا لقوانين الحصول على الموارد وتقاسم المنافع في المستقبل أن تُعقد أيضا تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها وتحد من ذلك نظرا إلى أن المعايير المنصوص عليها في المادة 6 من البروتوكول هي ذات طبيعة إجرائية وإلى أن البروتوكول لا يحدد أي معايير موضوعية فيما يتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع.

[16] المادة 4-4 من بروتوكول ناغويا.

[17] الفقرة 19 من ديباجة بروتوكول ناغويا؛ راجع أيضا الفقرة 18 من الوثيقة *"تقرير/الأمين"* (IT/GB-4/11/05).

[18] المادة 4-3 من بروتوكول ناغويا.

[19] المادتان 19 و20 من بروتوكول ناغويا.

ثالثا– الطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي

18– لدى وضع أية سياسة أو قانون أو صك بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، قد يرغب صانعو السياسات في تحديد السمات الخاصة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة أو القطاعات الفرعية المتعلقة بها من أجل استيعابها من خلال تطوير الاستجابات التنظيمية الملائمة. وتشمل الميزات التي تواجه صانعي السياسات في حالة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ما يلي:

- الدور الأساسي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتبادلها لتلبية احتياجات الإنسان الأساسية، بما في ذلك الأمن الغذائي العالمي والزراعة المستدامة، على نحو ما شدد عليه بروتوكول ناغويا؛
- والترابط بين البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، أي اعتماد جميع البلدان اعتمادا كبيرا على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي تنشأ في أماكن أخرى؛
- وتطور الكثير من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على مدى فترات طويلة من الزمن استنادا إلى مواد نشأت في أجزاء مختلفة من العالم، ولهذا، فإنها غالبا ما تكون نتاج أجيال كثيرة من الأشخاص من بلدان عديدة مختلفة؛
- الأعداد الكبيرة من العينات التي عادة ما يتم تبادلها، وفي العديد من الحالات، استحالة تحديد مدى مساهمة فرادى عمليات الحصول على مورد وراثي محدد للأغذية والزراعة؛
- وعدم معرفة الغرض من عمليات الحصول هذه في كثير من الأحيان، أي الاستخدام النهائي للمنتجات النهائية للأغذية والزراعة؛
- ووجود أنماط تقليدية وعرفية للتبادل تطبق على الكثير من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وتعد المعارف والثقافة الأصلية جزءًا لا يتجزأ من إدارة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛
- وبالنسبة لكثير من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، يعد استخدام الإنسان لها شرطا أساسيا لبقائها وليس تهديدا له؛
- التفاعل بين البيئة والموارد الوراثية وممارسات الإدارة التي تتم في الموقع داخل النظم الأيكولوجية الزراعية والذي كثيرا ما يسهم في إيجاد حافظة دينامية للتنوع البيولوجي الزراعي[20].

19– وفي الوقت الذي لا تتشاطر فيه كل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة هذه الميزات بنفس الدرجة، فإنه يبدو أن معظمها يتقاسم بعض الميزات، على الأقل إلى حد ما. وما يدعم هذا الاستنتاج نتائج مشروع بحثي بدأته أمانة الهيئة، بعد انعقاد دورتها الأخيرة، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية وبدعم من حكومة النرويج. وشمل حوار الخبراء المتسم بتعدد أصحاب المصلحة، خبراء من أصحاب مصلحة مختلفين وأوساط المستخدمين من مختلف القطاعات الفرعية

[20] انظر الفقرة 32 من الوثيقةCGRFA-12/09/3.1 المعنونة *"السياسات والترتيبات الخاصة للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام المنافع"*،

للأغذية والزراعة، وتمثل الهدف من ورائه في تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين مختلف القطاعات الفرعية في الطريقة التي يتم بها استخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتبادلها. كما هدف حوار الخبراء إلى تقييم الأثر المحتمل الذي يمكن أن يكون لتدابير الحصول النموذجي على الموارد وتقاسم المنافع على استخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتبادلها وإلى تحديد المبادئ والنهج الممكنة لمعالجة واستيعاب خصوصيات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في نظم الحصول على الموارد وتقاسم المنافع. ورغم أن التقرير النهائي للحوار[21] ما زال قيد التحضير بينما توضع اللمسات الأخيرة على وثيقة العمل الحالية، فإنه ليس من السابق لأوانه أن نستنتج منه أن العديد من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، في مختلف القطاعات الفرعية، تتقاسم بالفعل العديد من الميزات الخاصة المحددة أعلاه، وأن توافر معلومات دقيقة ومحددة بشأن ممارسات الاستخدام والتبادل القائمة أمر ضروري لتوقع وتقييم آثار تدابير الحصول على الموارد وتقاسم المنافع على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

رابعا– ترجمة السمات المميزة للتنوع البيولوجي الزراعي إلى حلول مميزة

20– رغم أن بروتوكول ناغويا، كما هو مشار إليه، يسلم بالطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي وسماته المميزة والمشاكل التي تتطلب حلولا مميزة، فإنه لا يحدد ما ينبغي للأطراف القيام به أو عدم القيام به لاستيعاب الطابع الخاص للموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وإن بروتوكول ناغويا، مع نهجه الإجرائي في المقام الأول، لا يترجم الطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي وسماته ومشاكله المميزة، إلى معايير أو توجيهات أو "حلول" جوهرية. فإنه يعيد التأكيد على تحدي توفير قواعد أو نظم ملائمة تستوعب السمات الخاصة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وتدعم، في الوقت نفسه، بروتوكول ناغويا وتتعارض معه، ولكنه لا يواجه هذا التحدي. ولا يزال هذا التحدي قائما، وهو تحد بالنسبة للأطراف في البروتوكول بقدر ما هو لكثير من أصحاب المصلحة المشاركين في استخدام وتبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة والمعتمدين على ذلك.

21– ويمكن أن تتضمن القوانين والسياسات والصكوك المتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع والتي تستوعب السمات المميزة عناصر مختلفة على مستويات مختلفة، بما في ذلك مستوى التشريعات أو المتطلبات التنظيمية المحلية الخاصة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع، ما يلي:

- نُهج قطاعية تسمح بالمعاملة التفضيلية لقطاعات مختلفة من الموارد الوراثية، بما في ذلك الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، أو أنشطة مختلفة أو أغراض مختلفة تنفذ من أجلها الأنشطة؛
- تحديد أنواع معينة من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي قد يعتبر فيها المنح المتبادل لحق الحصول طريقة فعالة لتقاسم المنافع المشتقة من استخدامها بطريقة منصفة ومتكافئة.
- إجراءات مبسطة وربما موحدة للتصريح بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع تسمح بالحصول السريع والروتيني من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية للأغذية والزراعة وصونها؛

[21] انظر الوثيقة *Access and benefit-sharing for genetic resources for food and agriculture – Current use and exchange practices, commonalities, differences and user community needs*, Background Study Paper No. 59.

- ربط صكوك وقوانين وسياسات الحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة لمختلف مكونات التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة بالممارسات التقليدية والعرفية والتجارية القائمة لتجنب ارتفاع تكاليف المعاملات وتسهيل الامتثال؛
- نُهج متعددة الأطراف لتقاسم المنافع، مثل صندوق دولي أو آليات أخرى يمكن من خلالها الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من أطراف عدة ويتبع تقاسم المنافع صيغة متفق عليها لإبقاء تكاليف المعاملات منخفضة؛
- إعفاءات أو إجراءات مبسطة بالنسبة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة و/أو أغراض محددة تستخدم من أجلها؛
- إشراك السلطات الإدارية المعنية وأوساط المستخدمين في إجراءات صنع القرار التشريعية والإدارية لضمان اتخاذ قرارات مدروسة وتجنب التشوهات الناتجة عن تدفق الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

22- وربما لا تكون كل هذه العناصر على نفس الدرجة من الصلة بكل قطاع فرعي من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وقد تكون هناك عناصر أخرى أكثر صلة من تلك المذكورة أعلاه. ولكن القائمة توضح أنه قد تكون هناك طرق لترجمة السمات المميزة للتنوع البيولوجي الزراعي إلى حلول مميزة، وبعبارة أخرى، سبل لاستيعاب الطابع الخاص للموارد الوراثية للأغذية والزراعة من خلال أدوات وآليات تنظيمية مناسبة.

خامسا- الخطوات المقبلة الممكنة

23- ثمة خيارات مختلفة قد ترغب الهيئة في النظر فيها فيما يتعلق بالعمل في المستقبل بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة. ويمكن للهيئة أن تقرر، على سبيل المثال، مجرد رصد التطورات الأخرى ومتابعتها عن كثب وأن تطلب إلى أمينها إعداد تقرير بشكل منتظم عن تنفيذ بروتوكول ناغويا، بما في ذلك في مجال الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وفي الطرف الآخر من طيف الخيارات، ثمة وضع اتفاق أو صك دولي بالنسبة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة أو قطاعات فرعية محددة من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة[22]. ولكن ما من خيار من هذه الخيارات يعكس أهمية *تنفيذ* بروتوكول ناغويا، رغم أن تنفيذ البروتوكول، أي الطريقة التي ينفذ بها من قبل الأطراف، أكثر أهمية من البروتوكول نفسه. ولإبراز هذا الجانب على نحو أفضل في عمل الهيئة بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع، يمكن للهيئة أن تركز على تنفيذ بروتوكول ناغويا. وتؤدي دورا أكثر نشاطا، بدلا من دور المراقب في هذا الصدد. ويمكن للهيئة، على سبيل المثال، النظر في وضع مشاريع آليات، لإدراجها في سياسات الحصول على الموارد وتقاسم المنافع، بما في ذلك التشريعات والمتطلبات التنظيمية، التي تستوعب السمات الخاصة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وهكذا، ستساعد الهيئة على تنفيذ بروتوكول ناغويا بطريقة تستوعب الطابع الخاص للموارد

[22] لمناقشة النهج القطاعي للموارد الوراثية الحيوانية، يرجى الاطلاع على الوثيقة المعنونة:

Report of the International Technical Expert Workshop: Exploring the need for specific measures for access and benefit-sharing of animal genetic resources for food and agriculture, CGRFA-13/11/Circ.1.

الوراثية للأغذية والزراعة، من جهة، وتدعم بروتوكول ناغويا واتفاقية التنوع البيولوجي، من جهة أخرى. وفي خطوة ثانية، يمكن للهيئة أن تنظر في الحاجة إلى وضع صكوك ممكنة تعالج مسألة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وطرائق القيام بذلك، مع الأخذ في الاعتبار المجموعة الكاملة من الخيارات، بما في ذلك تلك الواردة في بروتوكول ناغويا.

24- وينبغي للهيئة أن تقرر الاضطلاع بدور نشط في تنفيذ بروتوكول ناغويا، على سبيل المثال، من خلال وضع آليات محددة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، لإدراجها في سياسات الحصول على الموارد وتقاسم المنافع، بما في ذلك التشريعات والمتطلبات التنظيمية، ويمكن لها إدراج هذا العمل على جدول أعمال إحدى دوراتها المقبلة أو تكليف جهاز فرعي مخصص بالعمل فيما بين الدورات. ويجوز للهيئة، وفقا للفقرة 6 من نظامها الأساسي، إنشاء أجهزة فرعية حسبما تراه ضروريا لأداء مهامها بفعالية. ولكن، قبل اتخاذ أي قرار تترتب عليه مصاريف في ما يتعلق بإنشاء أجهزة فرعية. وسيعرض على الهيئة تقرير من المدير العام عن الآثار البرنامجية والإدارية والمالية. ويرد تقرير المدير العام في مرفق هذه الوثيقة.

خامساً- التوجيهات المطلوبة

25- قد تود الهيئة القيام بما يلي:

(1) أن ترحب *ببروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي*؛

(2) أن تدعو البلدان إلى النظر، لدى وضع وتنفيذ التشريعات أو المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع، في أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ودورها الخاص في مجال الأمن الغذائي؛

(3) أن تدعو البلدان إلى العمل، لدى وضع التشريعات أو المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع، على استكشاف وتقييم النُهج القطاعية التي تسمح بمعاملة تفضيلية لمختلف القطاعات أو القطاعات الفرعية للموارد الوراثية، والموارد الوراثية المختلفة أو الأنشطة أو الأغراض المختلفة التي تنفذ من أجلها الأنشطة؛

<u>الخيار 1</u>

(4) تطلب إلى أمينها

أ- رصد تنفيذ بروتوكول ناغويا ورفع تقرير إلى الهيئة في دورتها العادية المقبلة؛

ب- وضع مشاريع آليات، لإدراجها في سياسات الحصول على الموارد وتقاسم المنافع، بما في ذلك التشريعات والمتطلبات التنظيمية، التي تستوعب سمات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، لكي تنظر فيها الهيئة في دورتها العادية المقبلة؛

ج– وتحليل الحاجة إلى وضع صكوك تعالج مسألة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، ودراسة الطرائق الممكنة للقيام بذلك، مع الأخذ في الاعتبار المجموعة الكاملة من الخيارات، بما في ذلك تلك الواردة في بروتوكول ناغويا، لتنظر فيها الهيئة في دورتها العادية المقبلة.

الخيار 2

(4) إنشاء جهاز فرعي مخصص مفتوح العضوية معني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، تتمثل ولايته في ما يلي:

أ– تحديد السمات المميزة ذات الصلة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي تقتضي حلولا مميزة؛

ب– وضع مشاريع آليات، لإدراجها في سياسات الحصول على الموارد وتقاسم المنافع، بما في ذلك التشريعات والمتطلبات التنظيمية، التي تستوعب سمات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛

ج– النظر في الحاجة إلى وضع صكوك تعالج مسألة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع، وطرائق القيام بذلك، مع الأخذ في الاعتبار المجموعة الكاملة من الخيارات، بما في ذلك تلك الواردة في بروتوكول ناغويا

د– ورفع تقرير عن عملها إلى الدورة العادية المقبلة للهيئة.

(5) الطلب من أمينها إعداد الوثائق ذات الصلة لينظر فيها الجهاز الفرعي المخصص المفتوح العضوية؛

(6) الطلب من المدير العام عقد اجتماع للجهاز الفرعي المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، ورهنا بتوافر الأموال من خارج الميزانية، لمدة ثلاثة أيام قبل انعقاد الدورة العادية المقبلة للهيئة؛

(7) وحث الحكومات على توفير أموال كافية لتغطية نفقات مشاركة ممثلين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماع الجهاز الفرعي المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع للموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

المرفق

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إنشاء جهاز فرعي مخصص مفتوح العضوية معني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

سيترتب على عقد اجتماعات لمدة ثلاثة أيام لجهاز فرعي مخصص مفتوح العضوية معني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التكاليف التقديرية التالية:

تكاليف مباشرة للاجتماع (الترجمة الفورية، والسعاة)	35 000 دولار أمريكي
إعداد الوثائق	30 000 دولار أمريكي
إعداد الوثائق (الترجمة التحريرية/الطباعة)	50 000 دولار أمريكي
المجموع	**115,000 دولار أمريكي**

وإذا ما تقرر عقد أول دورة لجهاز فرعي مخصص مفتوح العضوية معني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع بالنسبة إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بين الدورتين العاديتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة للهيئة، سيتعين على المدير العام طلب دعم من خارج الميزانية، نظرا لعدم إدراج أي مخصصات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2013/2012. وسيتعين توفير مخصصات لدعم الدورات اللاحقة، إما من ميزانية البرنامج العادي أو من موارد خارجة عن الميزانية، أو من كلا المصدرين.